الاعراب نحو يضربن للحفظ عن دخول الكسر على الفعل ولهذا سمي هذا النون
الوقاية قوله وانت مع النون اى انت مع نوع الاعراب في المضارع
نحو يفعلان ويفعلون وتفعلين مخير في اثباته وحذفه واما اثباته فلاجرائه على
قياس المتعدد واما ولاستغنائه عنه بثبت الاعراب وكذالك انت
مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لانه يحفظ بنائه على السكون وفي حذفه
لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع لا اخواتها مخير في اثبات نون
الوقاية لشبهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة
للاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى قوله ويختار في ليت ومن وعن
وقد وقط اى يختار اثبات النون وليت لشبهها بالفعل وعدم اجتماع
النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفين
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو مني وعني ويختار ايضا و
قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين
وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي وعكسها لعل
اى عكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن
فيلزمه النونات فحذف النون اولى لعن محمل لعل عليها لكونها من
لغاتها واما جاز الاثبات فللتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين
المبتداء والخبر الخ ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية
عليهما نحو زيد هو القايم وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد

هو

٢٧

هو المنطلق صيغة مرفوع منفصل فطابق للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغايب تقول زيد هو القايم وزيدا
هما وزيدون هم القايمون هي عندي القايمة وكنت وانت الرقيب وان
ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضمير
قوله ويسمى فصلا اى يسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين النعت
والمنعوت قوله وشرط ان يكون الخبر معرفة اى وشرط اثبات هذه الصيغة
ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او يكون الخبر افعل من كذا اى يكون الخبر
مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل
وغير وشبه وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن
او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول لام
التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم خبره لانه اذا لم يكن
معرفة ولا مشابها لها لم يجمع الاول لم يجمع على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا
انه لو قال وشرط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم
ان يكون المبتداء معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكر للعالم به لذكره ان
شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا وان يكون المبتداء معرفة
غالبا قوله ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذه الضمير من الاعراب
عند الخليل مع قوله بانه اسم انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في
انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
قوله وبعض العرب يجوز له مبتداء الخ اى وبعض العرب يجوز له هذا الضمير

Copyright © King Saud University